معظمه من نمو الاستثمارات الخاصة. بمعدل سنوي قدره ١٠,٣٪ لفترة الاستراتيجية، في حين سيبلغ معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمار العام نحو ٤٪، وبالتالي فإن إسهام الاستثمارات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع من ١٥,٤٪ إلى ٣٠,٧٪. وسيسهم هذا التدفق الاستثماري في زيادة الصادرات بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٦٪ لتصبح نحو ٣١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ١٤٤٥هـ وسيصاحب ذلك أيضاً ارتفاع في الواردات التي ستنمو بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو ٥,٢٪ لتبلغ نسبتها ٢١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية مدة الاستراتيجية.

• تستهدف الاستراتيجية تنمية القطاعات الإنتاجية غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره ٧,١٥٪ بحيث ترتفع حصتها من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤,٩٪ إلى ٢٧,٤٪. لذا يتوقع للقطاع الصناعي أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره ٧,٨٪ وأن ترتفع إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي من ١٩,٦٪ إلى ٢٤,٩٪ ويتوقع للقطاع السياحي معدل نمو سنوي متوسط يبلغ نحو ٨,٨٪ وبالتالي يزيد إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بصورة تدريجية من ٢٧,٤٪ إلى نحو ٤١,٩٪.

• يتوقع أن ينمو القطاع النفطي بمعدل سنوي متوسط قدره ٤,٣٪ خلال مدة الاستراتيجية، إلا أن حصته في الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن تنخفض من ٢٧,٥٪ إلى ١٧,٩٪، أي أن حجم القطاع غير النفطي يتوقع أن يشكل نسبة ٨٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية مدة الاستراتيجية مرتفعاً نحو ٧٢,٥٪ عند بدايتها. ويعكس هذا التزايد الدور المتوقع لدور القطاع الخاص حيث سترتفع إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ٥٢,٣٪ في بداية الاستراتيجية إلى ٦٩,٣٪ عند نهايتها. وذلك بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو ٨,١٪، مقابل معدل نمو مستهدف يبلغ ٤,١٪ في المتوسط سنوياً للقطاع الحكومي.

تطور الناتج المحلي الإجمالي المستهدف
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)[1]
(مليار ريال)

البيان	١٤٢٥/٢٤هـ	١٤٣٠/٢٩هـ	١٤٣٥/٣٤هـ	١٤٤٠/٣٩هـ	١٤٤٥/٤٤هـ	معدل النمو السنوي المتوسط* (٪) خلال مدة الاستراتيجية
القطاعات الإنتاجية غير النفطية	١٧٨,٢٥	٢٣٤,٢٢	٣٢٢,٢٥	٤٤٥,١٥	٦٩٦,٠٢	٧,١
الزراعة والغابات	٣٨,٠١	٤٤,٤	٥٠,٣٢	٥٦,٥١	٦٥,٨١	٢,٥
الصناعة **	١٤٠,٢٤	١٨٩,٨٢	٢٧١,٩٣	٣٨٨,٦٤	٦٣٣,٢١	٧,٨
قطاع الخدمات ***	١٩٥,٩١	٢٥٨,٤٩	٤٠٩,٠٢	٦٥٢,٠٤	١٠٦٦,١٦	٨,٨
القطاع الخاص ****	٣٧٤,١٦	٤٩٢,٧١	٧٣١,٢٧	١٠٩٧,١٩	١٧٦٢,١٨	٨,١
القطاع الحكومي	١٣٥,٠٦	١٦٢,٨٩	١٨٠,٩١	٢٢٤,٣٤	٣٠٠,٢٢	٤,١
قطاع النفط	١٩٦,٧	٢٢٥,٠٥	٢٦٢,٤٩	٣٣٥,٦٠	٤٥٥,٢٨	٤,٣
رسوم الواردات	٨,٩٨	١٤,٥٢	١٤,٣٨	١٧,٦١	٢٤,٨٦	٥,٢
الناتج المحلي الإجمالي	**٧١٤,٩**	**٨٩٥,١٧**	**١١٨٩,٠٥**	**١٦٧٤,٧٤**	**٢٥٤٢,٥٤**	**٦,٦**

• يتوقع ارتفاع معدل مشاركة القوى العاملة الوطنية من ٣٦,٩٪ في بداية الاستراتيجية إلى ٥٦,٣٪ في نهايتها وذلك تمشياً مع سياسة خفض العمالة الوافدة، وتخفيض معدل البطالة.

• يتوقع ارتفاع معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة الوطنية من ١٠,٣٪ إلى ٣٠٪ خلال الاستراتيجية.

• يتوقع لإجمالي قوة العمل أن تنمو بمعدل سنوي متوسط قدره ٢,٨٪ لترتفع من نحو ٨,٥٥ مليون في بداية الاستراتيجية إلى نحو ١٥ مليوناً في نهايتها، وبمعدل سنوي متوسط قدره ٦,٢٪. كما يتوقع أن تنخفض العمالة الوافدة من نحو ٤,٧ مليون إلى ٣,٢ مليون وبمعدل انخفاض سنوي متوسط قدره ٢٪.

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، توقعات الاقتصاد الكلي.
(*) النسب مقربة
(**) يشمل صناعة البتروكيماويات وصناعة التكرير والصناعات التحويلية الأخرى والبناء والتشييد والكهرباء والتعدين.
(***) يشمل التجارة والنقل والاتصالات وخدمات المال والتأمين والعقارات والخدمات الاجتماعية مخصوماً منه رسوم الخدمات البنكية.
(****) مخصوم منه رسوم الخدمات البنكية.